

المصدر : الأهرام
التاريخ : ١٢ مايو ٢٠٠٥

رئيس وحدة المناطق الصناعية المؤهلة

قاعدة بيانات متطورة عن الشركات المتعاملة في إطار بروتوكول «الكويز»

الاتفاقيات التفضيلية التي تتمتع بها مصر سواء مع الاتحاد الأوروبي أو دول الكوميسا. وردا على تأثير نسبة ١١.٧٪ الاسرائيلية في مكونات الانتاج للسلع المصدرة من المناطق الصناعية المؤهلة قال عوني: بيانات وزارة التخطيط عن عام ١٩٩٨/١٩٩٩ تشير إلى أن متوسط نسبة المكون الأجنبي المستورد تصل إلى ٥٢٪ في الصناعة التحويلية المصرية. وتبلغ هذه النسبة نحو ٢٥٪ في صناعة الملابس الجاهزة. ومن المتوقع أن يقوم المنتج المصري باختيار المدخلات التي تضمن له أكبر قدرة تنافسية سواء من حيث التكلفة أو الجودة

أكثر مرونة من مثيلتها الأردني خاصة فيما يتعلق بشهادات المنشأ وتنص قواعد بروتوكول «الكويز» من مصر واسرائيل على ضرورة ألا تقل نسبة التصنيع للمنتجات المصدرة إلى سوق الولايات المتحدة عن ٢٥٪ على الأقل محليا في منطقة صناعية مؤهلة مصرية. على أن يتضمن



عبدالمعطي لطفى

اعلن الدكتور على عوني رئيس وحدة المناطق الصناعية المؤهلة «الكويز» بوزارة التجارة الخارجية والصناعة أنه جار الآن تحديث قاعدة المعلومات والبيانات التابعة للوحدة وذلك لتسهيل عمل الشركات التي سجلت نفسها في بروتوكول المناطق الصناعية المؤهلة وقال المعلومات سوف تتضمن قائمة بالمستوردين الأمريكيين والمنتجات التي يرغبون في استيرادها من مصر والموردين الاسرائيليين الذين لديهم مدخلات انتاج يمكن أن يستفيد منها المنتجون المصريون. وأضاف انه تقرر إنشاء مكاتب تابعة لوحدة المناطق الصناعية المؤهلة بالمنافذ الجمركية لحل مشكلات الشركات المسجلة في بروتوكول الكويز مع الجمارك فوراً دون إضاعة للوقت مشيراً إلى أن اتجاه الدولة يسير في ضرورة الاستفادة من البروتوكول بأقصى صورة ممكنة.

وكان رئيس وحدة المناطق الصناعية المؤهلة قد التقى أصحاب المصانع المسجلة في بروتوكول المناطق الصناعية المؤهلة بمدينة بورسعيد في لقاء نظمته اتحاد جمعيات التنمية الاقتصادية ومؤسسة فريدريش ايبرت الألمانية أخيراً حيث دار الحوار حول ضرورة تعظيم منافذ المناطق الصناعية المؤهلة وأكد المهندس عبدالمعطي لطفى نائب رئيس الاتحاد أنه لم يكن هناك أي خيار أمام مصر في الأجل القصير سوى المناطق الصناعية المؤهلة للمحافظة على نصيبها من المنسوجات والملابس الجاهزة بعد إلغاء نظام الحصص خاصة أن اتفاق التجارة الحرة بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية لا يزال في مرحلة التشاور، وبرتوكول «الكويز» يتيح للصادرات المصرية النفاذ الفوري إلى السوق الأمريكية دون تقديم أي التزامات من الجانب المصري، فضلاً عن أن اتفاق التجارة الحرة يلزم الجانب المصري بفتح السوق المصرية أمام المنتجات الأمريكية

وسجلت ٣٩٧ شركة في وحدة المناطق الصناعية المؤهلة ورغم ذلك اعترف رئيس الوحدة بأن معظمها يحتاج إلى إعادة تأهيل داخلي حتى تكون مؤهلة لدخول السوق الأمريكية وأكد على عوني أن ١٠٪ فقط من الشركات المسجلة هي التي صدرت إلى السوق الأمريكية وبنه إلى أن البروتوكول المصري

ورغم أن بروتوكول المناطق الصناعية المؤهلة يشمل العديد من المنتجات الصناعية إلا أن صناعة الملابس الجاهزة هي الرابع الأكبر وذلك في ضوء

رأفت سليمان

اهميتها النسبية في الاقتصاد المصري هذا ما خرج من الحوار الذي دار بين أصحاب المصانع ورئيس وحدة المناطق الصناعية المؤهلة حيث أكد السيد محمود عبود رئيس اتحاد جمعيات مستثمري المناطق الحرة أن البروتوكول سوف يسهم في نقادى الآثار السلبية المتوقعة من إلغاء نظام الحصص الكمية الذي بدأ في الأول من يناير الماضي

وفي إطار الايجابيات المتوقعة للبروتوكول يشير على عوني إلى أنه على المدى المتوسط سوف تنتعش صناعة المنسوجات والملابس الجاهزة نتيجة زيادة صادراتها إلى السوق الأمريكية والتي يمكن أن تصل إلى ما يتجاوز ٣ مليارات دولار خلال السنوات القليلة المقبلة وزيادة الاستثمارات والانتاج للاستفادة من حرية الدخول للسوق الأمريكية.

من جهة أخرى توقع محمود عبود رئيس اتحاد جمعيات مستثمري المناطق الحرة زيادة عدد المصانع في بورسعيد التي تعمل وفق بروتوكول «الكويز» لتصبح ١٠٠ مصنع وزيادة حجم العمالة بما لا يقل عن ١٥ ألف عامل ليصبح إجمالي العمالة في السنوات الثلاث المقبلة ٣٨ ألف عامل في بورسعيد فقط وزيادة حركة التجارة وأشار إلى زيادة القيمة المضافة من صناعات الملابس الجاهزة بإنشاء شركات ومصانع جديدة لانتاج مستلزمات الانتاج التي تدخل في هذه الصناعة.

نسبة ١١.٧٪ على الأقل مدخلات إنتاج اسرائيلية

وفي هذا الصدد وضع البروتوكول قواعد مرنة بحيث يمكن مراجعة نسبة المكون الاسرائيلي كل أسبوع ولا يتم مراجعتها في كل

رسالة بقسوم المصنع بتصديرها إلى السوق الأمريكية. وذلك بشرط أن يكون إجمالي صادرات المصنع كل ربع سنة تستوفي النسبة المشار إليها. ودعا رئيس وحدة «الكويز» بوزارة التجارة الخارجية إلى الاستفادة من البروتوكول بصورة كبيرة خاصة أن هناك فرصاً هائلة أمام الصادرات المصرية لدخول السوق الأمريكية تتمثل في التصنيع باعفاءات جمركية كبيرة تتجاوز في بعض الأحيان نسبة ٧٠٪ ودلل على ذلك بالاعفاءات التي تحصل عليها صادرات اللحوم المجهزة والأسماك والقشريات والتي تصل إلى ٢٦.٥٪ وتحصل الخضراوات المجهزة والفواكه والمنتجات النباتية الأخرى على إعفاءات بنسبة ٢٩.٨٪ والأجبان ٧٧.٢٪ والمنسوجات والملابس الجاهزة ٣٢٪ والأحذية ٥٧.٩٥٪، ومنتجات السيراميك ١٠٪ والمنتجات الزجاجية ٢٠٪، وعلى الاحتياجات المكتبية واحتياجات المطابخ والحمامات من البورسيلين والخزف، واحتياجات الفنادق والمطاعم ٢٦٪ وعلى حقائب اليد والحافظات وحقائب السفر وما شابه ٢٦٪.

وفي سياق التسهيلات التي يقدمها بروتوكول الكويز للصناعة المصرية توقع على عوني تدفق استثمارات أجنبية كبيرة إلى مصر الفترة المقبلة للاستفادة من البروتوكول إلى جانب الاستفادة من